في العام 2017 وضمن خطط المملكة لإنشاء صناعة قوية لها

إدارة المرافق ستقفز لـ 30 مليار دولار بالسعودية

وقعت شركة الاتحاد العقارية اتفاقية شراكة لتاسيس شركة serve you لإدارة المرافق في السعودية مع شركة «الممتلكات المميزة السعودية»، وذلك ضمن خطط المملكة لإنشاء صناعة قوية لإدارة المرافق.

جاء التوقيع ضمن فعاليات المؤتمر الذي عقدته جمعية الشرق الأوسط لإدارة المرافق MEFMA في دبي، حيث قال خبراء إن سوق إدارة المرافق في السعودية يشهد نموا سنويا بـ13% مدعوما بالحركة العمرانية خاصة في قطاعي الصحة والإسكان، إذ بلغت قيمة سوق إدارة المرافق20 مليار دولار العام الماضي، ومن المتوقع ان تلامس 30 مليار دولار عام 2017.

بدوره قال محمد الدريبي عضو مجلس إدارة في MEFMA، إن هذه الشراكة ستوفر فرصة كبيرة من اجل اقتناص الفرص المتاحة في هذا القطاع المهم، في كل من الإمارات والسعودية.

سوق إدارة المرافق في المملكة يشهد نموا سنويا بـ 13 %

وبانت مصطلحات مثل الاستدامة والمباني الذكية وكفاءة استخدام الطاقة محورية في قطاع إدارة المرافق، إذ من المتوقع أن يستهلك العالم طاقة في تشغيل المباني تفوق الطاقة المستهلكة في قطاعي المواصلات والصناعة معاً عام 2025.

من جهته قال علي السويدي عضو مجلس إدارة في MEFMA، إن معدلات النمو في قطاع المرافق تعتمد بشكل كبير على المشاريع العمرانية، والتي تشهد قفزات واضحة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.

ويرى الخبراء ان معدلات النمو هذه منخفضة إذا ما قورنت بالطفرة العمرانية والمشاريع الضخمة التي تشهدها المملكة، ويتوقعون ان امام السعودية فرصة كبيرة لتصبح اكبر سوق لإدارة المرافق في القطاع العام والخاص إذا ما تم استيعاب هذه الصناعة وتجاوز التحديات.

ولم يزل جذب الشباب السعودي للعمل في هذا القطاع يشكل تحديا امام هذا القطاع، ولكن هذا قد يتغير قريبا مع الازدهار الذي تشهده الصناعة، إذ قد تتجاوز رواتب العاملين فيها 30 الف ريال شهريا.

روسيا تتطلع لإزالة أول حاجز في طريق التمويل الإسلامي مع اشتداد الكساد

«رويترز» قدم نواب روس للبرلمان مشروع قانون لمساندة التمويل الإسلامي سعيا إلى اجتذاب تدفقات رأس المال في وقت اشتد فيه الركود الاقتصادي ولا تبدو علامة على قرب رفع العقوبات الغربية على البلاد.

ويقترح المشروع الذي أرسل إلى دوما الدولة المجلس الأدنى من مجلسي البرلمان هذا الأسبوع السماح للبنوك بالاشتغال في الأنشطة التجارية وهو مفهوم رئيسي في الكثير من هياكل المعاملات المستخدمة في منتجات التمويل الموافقة للشريعة الإسلامية.

ومع أنه لا تزال توجد عقبات اخرى كثيرة فإن المشروع ينظر إليه باعتباره خطوة أولى لحفز تطوير قطاع سجل نموا في خانة العشرات في عدة بلدان خليجية وفي جنوب شرق آسيا لكنه يلقى صعوبات في الانطلاق في روسيا.

وقال دميتري سافيليف عضو لجنة أسواق المال في الدوما «في فترة من الحصار الاقتصادي الكامل تقريبا من جانب الغرب والولايات المتحدة يجب على بنوكنا إيجاد سبل جديدة لاجتذاب الاستثمار.»

وقد أدت العقوبات التي فرضها الغرب على مسؤولين روس وشركات روسية كبيرة بسبب دور البلاد في أزمة أوكرانيا إلى تجفيف سبل الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، وساهم الهبوط الحاد لأسعار النفط العالمية في تباطؤ النمو الاقتصادي الذي من المتوقع أن ينكمش ثلاثة في المائة على الأقل هذا العام.

نواب روس قدموا مشروع قانون لمساندة التمويل الإسلامي

ويجب أن يجتاز مشروع القانون ثلاث قراءات في مجلس الدوما قبل ان ينتقل إلى المجلس الأعلى ثم إلى مكتب الرئيس فلاديمير بوتين لتوقيعه ليصبح قانونا.

ويقول خبراء إنه سيتعين أن يقر المشرعون تعديلات أخرى في مجالات مثل الضرائب قبل ان يتسنى تطوير القطاع على أكمل وجه. وأضافوا ان التعديلات سيستغرق إقرارها عاما على الأقل.

وقال لينار فاكوبوف رئيس اتحاد وكالات الاستثمار الإقليمية في الاتحاد الروسي إن من عوامل دعم الجهود الأخيرة ان روسيا تتطلع إلى تنويع أنشطتها الاقتصادية بعيدا عن الأسواق الغربية.

وقال في مقابلة في البحرين إن التمويل الإسلامي قد يجتذب استثمارات أجنبية ويساعد أيضا على تعبئة أموال من مسلمي روسيا البالغ عددهم 20 مليونا والتشريع ضروري لتسهيل معاملات التمويل الإسلامي التي قد تجتذب مثلي الرسوم الضريبية أو ثلاثة أمثالها.

وقال مراد عليسكروف الرئيس التنفيذي لمؤسسة لا ريبا فاينانس وهي شركة للتمويل الإسلامي مقرها في جمهورية داجستان بروسيا «من الممكن من الناحيتين النظرية والفنية أن تقوم الحكومة بإعداد قانون للتمويل الإسلامي ولكن الأمر كله رهن بالإرادة السياسية.»

وأضاف قوله «البنوك الإسلامية قد يكون لها اثر اجتماعي هائل وتكون بديلا للبنوك التقليدية.»

وقال باكوبوف إن دراسة جدوى يجري إعدادها بين كونسورتيوم من المستثمرين الروس والماليزيين لإنشاء بنك إسلامي قائم بذاته أو وحدة إسلامية داخل بنك روسي.

وأضاف قوله أن الدراسة ستصبح جاهزة بحلول سبتمبر أيلول وتتيح للأطراف المعنية وضع تفاصيل ملموسة لإنشاء مثل هذا الكيان وتحديد أي القوانين يجب تعديلها

.. واتفاق أوروبي على تمديد عقوبات موسكو لنهاية العام

توصل الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق مبدئي على تمديد عقوباته الاقتصادية على روسيا حتى نهاية العام 2015 من خلال «ربطها» بـ«التطبيق الكامل» لاتفاقات السلام المبرمة في مينسك.

وقال رئيس مجلس اوروبا، دونالد تاسك، إن رؤساء الدول والحكومات الـ28 الأعضاء في الاتحاد «اتفقوا على ان مدة العقوبات ستربط بكل وضوح بالتطبيق الكامل» لاتفاقات مينسك التي نصت على وقف إطلاق النار في شرق أوكرانيا الانفصالي، «مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الأمر متوقع بحلول نهاية 2015».

وأضاف ان «القرارات اللازمة ستتخذ في الأشهر المقبلة»، مشيرا إلى أن القادة الأوروبيين أكدوا «استعدادهم لأخذ إجراءات جديدة إذا لزم الأمر».

وكان الاتحاد الأوروبي تبنى العقوبات ضد روسيا في 31 يوليو 2014 بعد إسقاط طائرة بوينغ تابعة للخطوط الجوية الماليزية فوق شرق أوكرانيا، ثم شددها في 8 سبتمبر على خلفية موقف روسيا من النزاع في شرق أوكرانيا الموالي لها.

وأوضح تاسك أن «نيتنا المشتركة واضحة جدا. يجب أن نبقي على عقوباتنا حتى التطبيق الكامل لاتفاقات مينسك».

إذا وجدت آلية لضمان هذه المسائل

اليابان: ندرس الانضمام لبنك التنمية الذي تقوده الصين!

قال وزير المالية الياباني تارو أسو إن اليابان قد تدرس الانضمام إلى بنك للتنمية تقوده الصين إذا أمكن ضمان آلية موثوق بها لتقديم القروض.

وهذه هي المرة الأولى التي تشير فيها طوكيو إلى استعدادها للانضمام إلى المؤسسة التي يقودها خصمها الرئيسي.

وقررت حوالي 30 دولة من بينها السعودية وبريطانيا وألمانيا المشاركة في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (إيه.آي.آي.بي) بينما حثت الولايات المتحدة -الحليف الرئيسي لليابان - الدول على التروي قبل الانضمام مشيرة إلى مخاوف بشأن الحوكمة والضمانات الوقائية البيئية.

وقال محللون إن البنك قد يكون منافسا لبنك التنمية الآسيوي وهو مؤسسة متعدد الأطراف مقرها مانيلا تهيمن عليها اليابان والولايات المتحدة والبنك الدولي.

وأكد أسو على الحاجة إلى أن يكون لدى البنك الذي تدعمه الصين مجلس مديرين يتولى فحص والموافقة على طلبات الاقتراض على أساس كل حالة على حدة في اتخاذ القرار بتقديم قروض.

وأبلغ أسو الصحافيين بعد اجتماع لمجلس الوزراء «نطلب ضمانات للقدرة على تسديد الديون والأخذ في الاعتبار تأثيره (البنك) على البيئة والمجتمع.»

«قد (ندرس الانضمام) إذا وجدت آلية لضمان هذه المسائل. سنجري دراسة متأنية من وجهتي النظر الدبلوماسية والاقتصادية.»

وأضاف قائلا إنه إذا تحققت هذه الشروط «فقد تكون هناك فرصة لأن ندخل ونناقش. لكن حتى الآن فإننا لم نسمع أي إجابات.»

«سيمنز»: سنبني محطات كهرباء بمصر أحدث من الموجودة بألمانيا

«سيمنز» ستبني موقعا للتصنيع يستوعب ألف فرصة عمل

قال جو كيزر الرئيس التنفيذي لشركة «سيمنز» العالمية أن الشركة التي أبرمت اتفاقا مع مصر بمشاريع قيمتها 10 مليارات يورو، ستقوم ببناء «محطات كهرباء في مصر أحدث من محطات ألمانيا».

وأضاف كيز على هامش أكبر مؤتمر اقتصادي بتاريخ مصر شهدته مدينة شرم الشيخ الأسبوع الماضي: «أجرينا 4 اتفاقيات مع الحكومة المصرية، وسنبني محطة لتوليد الكهرباء بنظام الدورة المركبة وبطاقة إنتاجية 4.4 غيغاواط، وسنبني محطة أخرى لتوليد الكهرباء بطاقة إنتاجية 6.6 غيغاواط.

وذكر الرئيس التنفيذي ان شركة سيمنز ستبني موقعا للتصنيع سيوفر نحو الف فرصة عمل، إلى جانب مراكز تؤهل الفرصة لتدريب 400 مهندس مصري.

وكانت سيمنز إحدى أكبر الشركات الحاضرة في مجال توليد الكهرباء في مؤتمر مصر، الذي شهد إبرام اتفاقات هي الأضخم على مستوى الاقتصاد المصري.

..و«بي بي»: سننفذ أضخم مشروع للغاز في غرب الدلتا

الرئيس التنفيذي لشركة بريتيش بتروليوم بوب دودلي

تحدث الرئيس التنفيذي لشركة بريتيش بتروليوم بوب دودلي عن مذكرة التفاهم التي وقعتها الشركة العملاقة، مع مصر لتنفيذ مشاريع تصل قيمتها إلى 12 مليار دولار، وأعلن عنها أخيرا في أكبر ملتقى اقتصادي بتاريخ مصر شهدته مدينة شرم الشيخ الأسبوع الماضي.

وتأتي هذه الاتفاقية تمهيدا لبدء العمل في مشروعات بترولية جديدة في مصر لتنمية 3 مليارات برميل نفط مكافئ.

وسوف يشمل ذلك تنفيذ أكبر مشروع لتنمية وإنتاج الغاز الطبيعي في مصر غرب دلتا النيل بالمياه العميقة بالبحر المتوسط وتنفيذ أنشطة استكشافية جديدة ومواصلة عمليات تنمية وإنتاج الغاز الطبيعي من مناطق امتياز الشركة شرق دلتا النيل، فضلا عن المشروعات المستقبلية بمنطقة خليج السويس لإنتاج النفط الخام.

وشرح دودلي لـ«العربية» تفاصيل الاتفاق الأكبر من نوعه، موضحا أنه يتضمن مشروعا ضخما، سيرفع الطاقة الإنتاجية للغاز في مصر بنسبة 25% و30% ويوفر 5 آلاف فرصة عمل.

وبسؤاله عن اختيار التوقيت الحالي للإعلان عن هذه الاستثمارات الضخمة المرتقبة، قال دودلي: «نحن موجودون منذ 50 عاما وقررنا العمل على هذا المشروع منذ عام 2002 لكن تعزيز ثقتنا في السوق المصرية في الوقت الحالي، هو الذي دفعنا لاختيار التوقيت الحالي».

وقال دودلي لـ«العربية» إنه يسمع عن خطط للتخلص من إعانة الحكومة المصرية للوقود، معتبرا أن «هذا الوقت مناسب لذلك مع أسعار النفط المنخفضة».

شروط جديدة لاندماج أكبر شركتي أسمنت بالعالم

بعد اندماج الشركتين ستصبح أكبر شركة اسمنت في العالم

«رويترز»: نفقت شركتا لافارج وهولسيم على الشروط المالية والقيادة الجديدة لإنقاذ خططهما لتكوين أكبر شركة لصناعة الإسمنت في العالم، بعدما كانت المفاوضات على شفا الانهيار.

واتفق الجانبان على معدل جديد لمقايضة الأسهم، بحيث تتم مبادلة كل 9 من أسهم هولسيم بـ10 أسهم من لافارج، كما سيصبح برونو لافون الرئيس التنفيذي للافارج رئيسا مشاركا لمجلس إدارة الكيان الجديد بدلا من الرئيس التنفيذي له كما كان مخططا له في الأصل.

كان دور لافون عقبة رئيسية بالنسبة لهولسيم التي مقرها سويسرا والتي هددت بالتخلي عن الصفقة يوم الأحد ما لم يتم التفاوض مجددا على الشروط.

كانت الشركة السويسرية شككت في قدرة لافون على الوفاء بالتخفيضات في التكاليف المتصورة في إطار الاتفاق المزمع وفق ما ذكرته مصادر في وقت سابق.

وبموجب الاتفاق المعدل سيكون لافون رئيسا مشاركا لمجلس الإدارة إلى جانب فولفجانج ريتزله رئيس مجلس إدارة هولسيم، وسوف يقترح لافون رئيسا تنفيذيا جديدا في الأسابيع القادمة يتعين ان يقبله مجلس إدارة هولسيم.

والمعدل الجديد لمقايضة الأسهم يعني أن مساهمي هولسيم سيمتلكون 55.6 بالمئة في المجموعة الجديدة بدلا من 53 بالمئة في الخطط السابقة. وقالت الشركتان إن مساهمين رئيسيين منهما أكدوا دعمهم للشروط المعدلة للاندماج دون أن تحددا أسماء.

كان ناصف ساويرس الذي يمتلك 16 بالمئة في لافارج قال إنه يؤيد الصفقة.